

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٨٤٣**

الخميس، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تيرومورتي	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنيفا
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيد بينوي
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيدة ترا فيونغ نغيون
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إثيوبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحّب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في إثيوبيا – وهي مسألة أصبحت بصورة متزايدة شاغلا للقارة الأفريقية والمجتمع الدولي عموما.

إن نطاق المواجهات العسكرية، التي بدأت قبل نحو عشرة أشهر في منطقة تيغراي الشمالية، آخذ في الاتساع ومستوى المعاناة الإنسانية آخذ في الازدياد، مع ما يترتب على ذلك من آثار سياسية واقتصادية وإنسانية خطيرة على إثيوبيا والمنطقة الأوسع نطاقا. ويجب على جميع الأطراف أن تعترف بالحقيقة البسيطة – لا يوجد حل عسكري.

وفي الأسبوع الماضي، وجهت نداء لاتخاذ إجراءات على ثلاث جبهات: أولا، دعوت جميع الأطراف إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية؛ وثانيا، ضمان الالتزام بوصول المساعدات الإنسانية دون قيود في كل مكان وإعادة الخدمات العامة بالكامل؛ وثالثا، تهيئة الظروف لبدء حوار سياسي تقوده إثيوبيا لإيجاد حل لهذه الأزمة. وهذه الخطوات ضرورية لسببين حاسمين.

أولا، إن وحدة إثيوبيا واستقرار المنطقة على المحك، وهما أمران مهمان جدا. وقد امتدت خطوط الجبهة العسكرية في تيغراي الآن إلى منطقتي أمهرة وعفار. ولم يؤد إعلان حكومة إثيوبيا وقف إطلاق النار من جانب واحد في ٢٨ حزيران/يونيه وانسحاب قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية من ميكيلي إلى وقف شامل لإطلاق النار. ولا تزال منطقة تيغراي تخضع إلى حد كبير لحصار إنساني بحكم الواقع وقد جرى قطع الخدمات العامة الرئيسية، مثل الكهرباء والاتصالات، عنها. ومنذ ذلك الحين، وسعت قوات تيغراي نطاق وجودها ليشمل منطقتي أمهرة والعفر المجاورتين، حيث تصاعد القتال. ودخلت أطراف فاعلة أخرى في إثيوبيا المعركة من خلال التعبئة الجماهيرية وتنشيط الجماعات المسلحة الإقليمية. ويمزق الخطاب التحريضي والتنميط العرقي النسيج الاجتماعي للبلد. وتشهد المنطقة الأوسع بالفعل الأثر السياسي والاقتصادي والاجتماعي للنزاع خارج حدود إثيوبيا.

ثانيا، إن الثمن البشري لهذه الحرب يتزايد يوما بعد يوم. وثمة كارثة إنسانية تتكشف أمام أعيننا. فقد نزح أكثر من مليوني شخص من ديارهم وهناك ملايين آخرون بحاجة ملحة إلى المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، بما في ذلك الغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية. ويعيش ما لا يقل عن ٠٠٠ ٤٠٠ شخص في ظروف شبيهة بالمجاعة. وفي الشهر الماضي، حذرت اليونيسف من أن ٠٠٠ ١٠٠ طفل سيواجهون سوء التغذية الحاد الوخيم مما يهدد حياتهم خلال الأشهر الـ ١٢ المقبلة. وقد دُمرت مخيمات اللاجئين. ولحقت خسائر فادحة بنظم الرعاية الصحية، حيث تعرضت المستشفيات والعيادات للهجوم والنهب. وتفاقم كل ذلك بسبب قطع الكهرباء والاتصالات.

ويساورني قلق عميق أيضا إزاء بلاغات الناجين، بمن فيهم النساء والأطفال، التي تفيد بارتكاب أعمال عنف جنسي وجنساني مروعة. وأدين تلك الأعمال الوحشية بأشد العبارات الممكنة.

ومما يفاقم ذلك الأمر تواتر ادعاءات خطيرة أخرى بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات ضد المدنيين، والتي يقال إن جميع أطراف النزاع ارتكبتها. ويجب أن تكون هناك مساءلة. ويوشك تحقيق مشترك تجريه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان على الانتهاء.

لقد حشدت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني جهودهم للوصول إلى أكثر من ٥ ملايين شخص بالمواد الغذائية أو غيرها من

الاحتياجات الأساسية، لكن قدرتهم على الاستجابة مقيدة بشدة بسبب انعدام الأمن والتأخيرات ومجموعة من القيود المفروضة على عمل المنظمات الإنسانية. يعتمد الوصول البري إلى تيغراي الآن على طريق واحد، عبر منطقة عفار، والذي يتضمن المرور عبر العديد من نقاط التفتيش. ويلزم المنظمات الإنسانية الوصول بما يقرب من ١٠٠ شاحنة من إمدادات المساعدة إلى ميكيلي يوميا. وفي الواقع، منذ منتصف تموز/يوليه، تمكنت أقل من ١٠ شاحنات في المتوسط من العبور يوميا، ولم تصل أي شاحنات منذ أكثر من أسبوع، بينما أصبحت مستودعات المواد الغذائية الآن خالية. ومن المحزن أن العاملين في المجال الإنساني قد اعتقلوا بل وقتلوا.

وإلى جانب تيغراي، أفادت التقارير أن النزاع في منطقتي عفار وأمهرة أدى إلى تشريد ٣٠٠ ألف شخص آخرين. يتم ذلك جنبًا إلى جنب مع الجهود المبذولة للحفاظ على دعم إنساني أوسع نطاقا في جميع أنحاء إثيوبيا، استجابةً للعنف القبلي والفيضانات وانتشار الجراد وغيرها من التحديات.

كما تسبب النزاع في خسائر اقتصادية فادحة، مما يوضح مرة أخرى الحماقة المطلقة للحرب. وقد استنزف النزاع بالفعل أكثر من مليار دولار من خزينة البلد. والديون تتزايد، والحصول على الائتمان ينضب. والتضخم يزداد، والمواد الغذائية الأساسية في انخفاض. وفي الوقت نفسه، تعاني إثيوبيا من خامس أعلى معدل لحالات الإصابة بمرض فيروس كورونا في القارة.

ولجميع الأسباب السابقة، أكرر دعوتي الأساسية - يجب على جميع الأطراف إنهاء الأعمال العدائية على الفور من دون شروط مسبقة واغتنام الفرصة للتفاوض على وقف دائم لإطلاق النار، ويجب على القوات الأجنبية مغادرة البلد، ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية غير المقيد إلى جميع المناطق المحتاجة، ويجب احترام العاملين في المجال الإنساني وإعادة تقديم الخدمات العامة.

وأعتقد أن هناك فرصة لمعالجة النزاع سلميًا، والتي يجب على الأطراف اغتنامها لصالح إثيوبيا، ويجب تهيئة الظروف لبدء حوار سياسي وطني شامل للجميع من أجل معالجة الأسباب الكامنة للنزاع وضمان أن الأصوات الإثيوبية توجه الطريق إلى السلام.

وفيما يتعلق بهذه المسائل، ما فتئت على اتصال برئيس الوزراء أبي أحمد. كما تلقيت رسالة بهذا الشأن من رئيس منطقة تيغراي، الذي انتخب في ذلك الوقت، استجابة لندائي، ووجهت أيضًا إلى رئيس مجلس الأمن. والأمم المتحدة مستعدة للعمل مع الاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء الرئيسيين لدعم هذا الحوار. وفي الفترة المقبلة، سيكون اهتمام مجلس الأمن ووحدته حاسمين.

وأود أن أعرب عن كلمة أخيرة من الأسف العميق إزاء الأحداث المأساوية التي تتكشف في إثيوبيا. إن إثيوبيا بلد مفعم بالخير، ومليء بالوعود المدفوعة إلى حد كبير بطاقة ومبادرة شبابها. ومن المحزن أن نرى العديد من الشباب الإثيوبيين يتم استغلالهم وحشدهم في الجهود الحربية. ويجري توجيه طاقتهم إلى طريق الانقسام والدمار، بدلا من بناء مستقبل أفضل لجميع الإثيوبيين. سيصبحون في نهاية المطاف الضحايا في هذا النزاع الذي لا داعي له. إن مستقبل إثيوبيا معرض للخطر بكل ما في الكلمة من معنى. فلنتعهد بأن نفعل كل ما في وسعنا للنهوض بطريق التماسك الوطني والسلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أستهل ملاحظاتي، إذا جاز لي ذلك، بتقديم خالص التعازي لأسر ضحايا الهجوم المروع الذي وقع اليوم في كابول.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة اليوم. وأشكر الأمين العام على إحاطته الثاقبة، ولكن - لا بد لي من الإقرار - بأنها تبعث على القلق العميق اليوم. وأود أيضا أن أشكر السفير آمدي، زميلنا؛ من المهم جدا أن يكون معنا اليوم.

على مدى الأشهر التسعة الماضية، شهدنا أزمة سياسية حادة ومتفاقمة في تيغراي، تتوسع الآن لتشمل المناطق المجاورة في إثيوبيا.

وكانت النتيجة المباشرة حالة طوارئ إنسانية هائلة، حيث يحتاج أكثر من ٥,٢ مليون شخص إلى المساعدة في تيغراي وحدها. ونأسف أسفا عميقا لأن الأمر قد وصل إلى ذلك. لقد تم تحذيرنا منذ أشهر. وتحدثنا عن المخاطر هنا على نفس الطاولة. للأسف الآن، إذا لم تعالج الأزمة بشكل عاجل، فإن العواقب طويلة المدى على وحدة إثيوبيا واستقرار المنطقة الأوسع قد تكون كارثية. ولهذا السبب أثارت أيرلندا باستمرار هذه الأزمة الآخذة في التكشف كمسألة تثير بالغ القلق. إن حضور الأمين العام ورسائله الواضحة اليوم يؤكدان مدى خطورة هذه الحالة الآن.

إنني أردد بقوة ما يسميه الأمين العام "الحقيقة البسيطة" - وهي أنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. ونتفق معه على أن الشركاء الإقليميين والاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص لهم دور حاسم في إيجاد الحل السياسي اللازم لإنهاء الأزمة. وما فتئنا نؤكد على هذه الرسالة منذ انضمامنا إلى المجلس، وسرني أن أرى اليوم أن الاتحاد الأفريقي عين الرئيس النيجيري السابق أوباسانجو ممثلا ساميا معنيا بالقرن الأفريقي. ونرحب بذلك التعيين.

لا أحد في هذه القاعة يقلل من تعقيد هذه الأزمة. نحن لا نقلل منها بالتأكيد. ولكن هذا ليس عذرا للوقوف موقف المتفرج وعدم القيام بأي شيء. اليوم سمعنا من الأمين العام من أين يمكن أن نبدأ. واليوم تتاح لجميع أعضاء المجلس فرصة لدعم الأمين العام والعالقين في هذه الأزمة بإرسال ثلاث رسائل واضحة وموحدة.

أولا، يجب على جميع أطراف النزاع أن توقف فورا الأعمال العدائية وأن تأتي إلى طاولة المفاوضات للتفاوض على وقف دائم لإطلاق النار. ثانيا، يجب على جميع أطراف النزاع ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وبدون عوائق وبشكل آمن، فضلا عن إعادة الخدمات العامة. ثالثا، يجب تهيئة الظروف للسماح بإجراء حوار من أجل إيجاد حل للنزاع في تيغراي، ويجب أن تشارك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في عملية حوار شامل للجميع للتصدي للتحديات الكبيرة التي تؤثر على إثيوبيا. ويجب على المجتمع الدولي - وهذا يعني نحن - أن يقف على أهبة الاستعداد لدعم هذه العملية.

ولا يزال شبح المجاعة المروع يلوح في الأفق. ونحن نعلم أن ملايين الأشخاص مشردون وأن مئات الآلاف يتضورون جوعا بالفعل. لا يوجد وقت لنضيعه على الإطلاق. هذا ليس وقت التفكير. بل على العكس، إنه وقت العمل. والحقيقة المحزنة هي أنه بدون اتخاذ المزيد من الإجراءات الفورية والمكثفة، فإن خطر المجاعة سيجتاح مرة أخرى أجزاء من إثيوبيا، مع أصداء مروعة لمأساة الماضي. وسيعاني الكثير من الرجال والنساء والأطفال العاديين؛ سيلقى الكثيرون حتفهم كأضرار جانبية في حرب ليست من صنعهم. وكما سمعنا للتو بعبارات واضحة، فإن احتياجاتهم الإنسانية الأساسية من حيث الغذاء والمأوى لا تزال بعيدة عن التحقق. وأكرر - هذا هو وقت العمل. وبينما يواصل العاملون في المجال الإنساني مواجهة العنف والعقبات غير الضرورية في الاضطلاع بعملهم، نقول إن الوقت قد حان للتحرك.

وندعو السلطات الإثيوبية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى أن تيسر فورا وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ومن دون عوائق. ونحث أيضا حكومة إثيوبيا على إعادة الخدمات العامة الأساسية لسكان تيغراي. إن الحصول على الغذاء والخدمات الطبية والتعليم أقل ما يستحقه الناس. إن الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان للملايين معرضة للخطر.

كما ندعو قوات تيغراي إلى إنهاء هجومها العسكري فورا والانسحاب من منطقتي أمهرة وعفار. كلما طال أمد النزاع زادت معاناة جميع الإثيوبيين. وقد أحطنا علما بعناية بالرسالة التي أشار إليها الأمين العام والتي أرسلها ممثلو تيغراي، والتي قد تشكل تطورا هاما. وندعو قوات أمهرة كذلك إلى الانسحاب من غرب تيغراي. وأكرر أيضا دعوة زملائنا الأفارقة إلى انسحاب القوى الخارجية من إثيوبيا.

إننا نشعر بالجزع إزاء العنف الجنسي والفظائع المتصلة بالنزاع التي اتسم بها هذا الصراع. ومن الواضح أن النساء والفتيات تعرضن للاغتصاب والإيذاء بصورة منهجية طوال فترة النزاع وأن المجتمعات المحلية تعرضت للصدمات. يجب محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وهذا صحيح لأسباب ليس أقلها أن مكافحة الإفلات من العقاب أمر ضروري لمنع المزيد من الانتهاكات. وننتظر النتائج التي خلص إليها التقرير الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان. ونأمل أن يتوصل ذلك العمل إلى نتيجة بدون تأخير لا مبرر له. وندعو جميع الأطراف أيضا إلى الامتناع عن استخدام الخطاب التحريضي واللغة التي تحط من الكرامة الإنسانية، والتي لا تؤدي إلا إلى تأجيج التوترات العرقية والسياسية في جميع أنحاء إثيوبيا. وهذا الخطاب المهين غير مقبول على الإطلاق. وكما يؤكد لنا التاريخ، لا يمكن أن يفضي إلى أي شيء نافع.

لقد بدأت اليوم بياني بالقول إن أمام المجلس فرصة ومسؤولية لإرسال رسالة واضحة وموحدة. واسمحوا لي بالعودة إلى تلك النقطة. نحن بحاجة إلى وقف الأعمال القتالية وحضور الطرفين إلى طاولة المفاوضات للتفاوض على وقف دائم لإطلاق النار. إننا بحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق، ونحتاج إلى حل سياسي للأزمة في تيغراي والشروع في حوار وطني شامل. ولا بد من وجود قيادة لرسم طريق يفضي إلى السلام بين أطراف الصراع. وعامل الوقت جوهري في ذلك. إن حياة الشعب الإثيوبي ذاتها معرضة للخطر. وقد حان الآن وقت العمل.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على وجوده معنا اليوم وعلى الملاحظات التي أدلى بها. وترحب إستونيا بعقد جلسة مجلس الأمن التي جاءت في أوانها جدا، وتؤكد مجددا ضرورة إبقاء الحالة في تيغراي على جدول أعمال المجلس.

يساورنا قلق عميق إزاء تصاعد الصراع في تيغراي، الذي يؤدي إلى تفاقم حالة إنسانية مزرية بالفعل، ويهدد بشكل متزايد الاستقرار في المنطقة الأوسع. وإن الأنباء الواردة عن تزايد عدد الضحايا المدنيين، ولا سيما بين الأطفال، تبعث على القلق. ومن الضروري أن تلتزم جميع الأطراف بالقانون الإنساني الدولي وأن تبذل قصارى جهدها لحماية المدنيين.

يجب أن يعترف الجميع بأنه لا يمكن حل الصراع عسكريا. ونؤيد نداء الأمين العام الموجهة للطرفين من أجل وقف الأعمال القتالية، بوصف ذلك أولوية فورية، والشروع في مفاوضات بشأن وقف دائم لإطلاق النار. وندعو قوات تيغراي إلى وقف هجماتها، ولا سيما في منطقتي أمهرة وعفر المجاورتين، حيث تسببت بالفعل تلك الهجمات بتشريد جماعي ولن تؤدي إلا إلى توسيع نطاق الدمار والمعاناة.

وفي الوقت نفسه، نحض حكومة إثيوبيا على الطلب من القوات الإريترية الانسحاب الفوري من تيغراي لضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون قيود إلى المنطقة واستعادة الخدمات الأساسية، بما في ذلك إمدادات المياه والوقود والكهرباء والاتصالات والخدمات المصرفية في جميع المناطق المتضررة من الصراع. ونحث الحكومة أيضا على تيسير التغلب على التحديات التي تواجهها منظمات المعونة الإنسانية في الميدان حتى تتمكن من مساعدة المحتاجين.

تشعر إستونيا بقلق متزايد إزاء أزمة الأمن الغذائي الناجمة عن الصراع، والتي تدهورت أساسا بسبب انقطاع خطوط الإمداد. ويعيش بالفعل نحو ٤٠٠ ٠٠٠ شخص حالة مجاعة – وهذا أشد مستويات انعدام الأمن الغذائي حدة – مع اقتراب ٤ ملايين شخص آخرين من الوصول إلى نفس الحالة.

إن استمرار ورود الأنباء عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس على نطاق واسع، يبعث على القلق العميق. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا أهمية التحقيق المشترك الجاري بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان. ويجب محاسبة الجناة وتقديمهم إلى العدالة. كما نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بحالات احتجاز تعسفي واختفاء قسري لأشخاص من طائفة التيغراي في أديس أبابا. وندعو السلطات الإثيوبية إلى التحقيق في تلك الممارسات التي قد تكون غير قانونية وتمييزية.

في الختام، عانى شعب تيغراي بما فيه الكفاية. وفي حين يجب أن تتمثل الأولوية الفورية في إنهاء الأعمال القتالية، ينبغي أن تعقب ذلك عملية سياسية شاملة وذات مصداقية، بهدف المصالحة الوطنية. ولا يمكن حل الصراع في تيغراي إلا من خلال الحوار.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشارك زملائي الإعراب عن مشاعر الحزن والمواساة لأسر وأصدقاء ضحايا الهجمات البغيضة التي وقعت اليوم في كابول.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على بيانه.

سأبرز خمس نقاط.

في حين أن الصراع ما برح دائرا منذ ما يقرب من ١٠ أشهر، يجب أن يسود مبدأ يرتكز على حقيقة الحالة. وأولويتنا الأولى، وهي أيضا مسؤولية مجلس الأمن، إنهاء الصراع وحماية وحدة إثيوبيا. ولن ننجح في تحقيق ذلك الهدف إلا إذا تحملت جميع القوى المعنية مسؤولياتها.

وكما نعلم، فإن الصراع تشنه عدة أطراف، وهي: الحكومة الاتحادية، والميليشيات الإقليمية والقوات الخاصة، وحلفاؤها الإريتريون، من جهة، وقوات تيغراي من جهة أخرى. إن الدعوة إلى وقف الأعمال القتالية ووصول المساعدات الإنسانية والحوار لا تعني أننا منحازون إلى أي طرف.

كما أوضح الأمين العام تماما، لن يُحل الصراع باستخدام الأسلحة. ويجب أن توافق جميع الأطراف على وقف إطلاق النار. وندعو أيضا إلى الانسحاب النهائي للقوات الإريترية من الأراضي الإثيوبية. وندعو قوات تيغراي إلى الانسحاب إلى داخل الحدود الإقليمية لتيغراي لتحاشي أي تصعيد. ويجب التوصل في النهاية إلى حل وسط في إطار الدستور مع قوات أمهرة بشأن النزاع الحدودي بين المنطقتين. ولا يمكن أن تمر بدون عقاب الهجمات على المدنيين، والإعدام خارج نطاق القضاء، والطرد القسري للسكان، والعنف الجنسي القائم على أساس العرق أو الانتماء السياسي المفترض للأفراد، بغض النظر عن هوية مرتكبيها.

وفي هذا الصدد، تؤكد فرنسا من جديد تأييدها الكامل للتحقيق المشترك في انتهاكات حقوق الإنسان، الذي يجب أن يثبت الوقائع على نحو لا يمكن دحضه. ويجب أن يتبع استنتاجاته عمل. وعلاوة على ذلك، نأسف جدا للصعوبات التي تقف في طريق جمع الأدلة وندعو جميع الأطراف إلى ضمان وصول المحققين.

من الأساسي تحقيق وقف لإطلاق النار للتعامل مع حالة الطوارئ الإنسانية. وتدعو فرنسا الحكومة الإثيوبية إلى الوفاء بجميع التزاماتها فيما يتعلق بضمان وصول المساعدات الإنسانية. ومن الضروري بكل الوسائل إزالة العقبات التي تعوق إيصال المعونة، بما في ذلك الطرق البرية. كما أن الأمر في يد السلطات لاستعادة الكهرباء وخدمات الاتصالات والإنترنت والنظام المصرفي. وبالإضافة إلى ذلك، تشعر فرنسا بالقلق إزاء محاولات تشويه سمعة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وتدين فرنسا جميع أشكال العنف أو التخويف ضد العاملين في المجال الإنساني والطبي.

أخيرا، من المُلِّح تهيئة الظروف اللازمة التي تفضي إلى عملية حوار ومصالحة. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى تحمل مسؤولياتها. ويجب على الحكومة الاتحادية إقامة حوار وطني مع ممثلي جميع قطاعات المجتمع بغية إيجاد حل سياسي للانقسامات في إثيوبيا والحفاظ على وحدتها. وفي الوقت نفسه، ندعو ممثلي تيغراي إلى إظهار انفتاحهم على الحوار.

في الختام، تؤيد فرنسا الجهود الإقليمية الرامية إلى إحلال السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين رئيس نيجيريا السابق، أولوسيغون أوباسانجو، ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي في القرن الأفريقي. وندعو دول المنطقة إلى حل خلافاتها من خلال الحوار الحقيقي، لا سيما فيما يتعلق بمنطقة مثلث الفشقة وسد النهضة. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤجج التوترات، والاستجابة بشكل بناء لجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): نناقش بحزن وألم مرة أخرى احتمال حدوث مجاعة من صنع الإنسان في تيغراي. إن توسع الصراع المسلح إلى منطقتي عفار وأمهرة المجاورتين سيزيد من المعاناة، وينطوي ذلك على عواقب خطيرة بالنسبة للبلد بأسره، ومن المحتمل أن يقوض السلم والأمن الإقليميين في القرن الأفريقي.

أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الصريحة. ونحن ممتنون لجهوده الدبلوماسية الدؤوبة لإنهاء الصراع. ونأمل أن نرى جهات فاعلة رئيسية أخرى مثل المؤسسات الإقليمية تكرر قيادته في الدبلوماسية الوقائية. وكما قيل لنا، فإن العواقب الإنسانية للصراع في تيغراي هائلة. ومن أجل إنهاء الحالة الإنسانية الكارثية في تيغراي، هناك عدة إجراءات فورية حاسمة يمكن اتخاذها.

أولا، يجب على السلطات الإثيوبية الاتحادية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة بسرعة وأمان وبدون عوائق؛ ثانيا، يجب على جميع الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لتيسير عمل المنظمات الإنسانية وموظفيها؛ وثالثا، يجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الإنساني الدولي احتراما كاملا وأن توفر الأمن للعاملين في المجال الإنساني.

ولم تتحقق التأكيدات المتكررة من السلطات الإثيوبية بالامتثال للالتزامات الإنسانية. وفي الواقع، يخضع إقليم تيغراي لنظام إغلاق صارم وتتم عرقلة تقديم المعونة الإنسانية عن طريق القوافل البرية والنقل الجوي بدلا من تيسيرهما. وندين بشدة التعليقات العلنية العديدة التي تنطوي على افتراءات فيما يتعلق بالجهات الفاعلة في المجال الإنساني والعاملين في هذا المجال. فمثل هذا الخطاب المشحون بالكراهية يزيد من انعدام الأمن ويعرض حياة العاملين في المجال الإنساني للخطر.

ويتعين على جميع الأطراف حماية حقوق الإنسان لجميع الناس. ويشمل ذلك الحماية من الوصم أو التنميط العرقي. ويساورنا قلق بالغ إزاء الادعاءات بوقوع تجاوزات وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في تيغراي وغيرها من المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك ضد الأطفال. وتدين النرويج بأشد العبارات الممكنة ما تردد عن قتل المدنيين والاستخدام الواسع النطاق والمنهجي للعنف الجنسي والجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدمير المنهجي المبلغ عنه للهياكل الأساسية الحيوية والمراكز الصحية أمر غير مقبول بنفس القدر. ويجب ترميم هذه الهياكل سريعا.

ويجب توثيق الفظائع والتجاوزات والانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني والتحقيق فيها ومقاضاة المسؤولين عنها. فتقديم الجناة إلى العدالة أمر بالغ الأهمية للوقاية والردع. ونرحب بالتحقيق المشترك الذي تجريه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، فضلا عن لجنة التحقيق المستقلة التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، فيما يتعلق بالفظائع المزعومة في تيغراي. ونتوقع استخدام جميع النتائج لكفالة المساءلة. وستواصل النرويج التأكد من أن تظل مكافحة الإفلات من العقاب على رأس جدول أعمال المجلس.

وتحث النرويج جميع الأطراف الفاعلة في النزاع على إنهاء العنف فورا والدخول في حوار. ولتيسير ذلك، يجب على إريتريا أن تنسحب تماما من الأراضي الإثيوبية؛ ويجب على قوات تيغراي أن تنهي توسعها في المناطق المجاورة؛ ويجب على القوات الاتحادية وميليشيات أمهرة الانسحاب من غرب تيغراي.

أخيرا، ثمة أهمية حيوية لأن تلقي دول المنطقة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي بكامل ثقلهم من أجل إنهاء الأعمال العدائية في تيغراي وإثيوبيا. ونشيد بالجهود التي بذلها رئيس الوزراء حمدوك حتى الآن بصفته رئيسا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ونرحب بتعيين الرئيس السابق أوباسانجو اليوم ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي في القرن الأفريقي.

وبالمثل، يجب على المجلس أن يقدم كل الدعم الممكن للجهود الإقليمية. وينبغي لنا أن نتكلم بصوت واحد في الدعوة إلى وقف الأعمال العدائية ووصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق والتوصل إلى حل سلمي من خلال الحوار. وينبغي للمجلس أن يتلقى تقارير منتظمة عن وصول المساعدات الإنسانية إلى تيغراي، بما في ذلك مؤشرات واضحة عن أي ثغرات في الاستجابة والمساعدة اللازمة. ولا يمكننا أن نسمح للحالة الإنسانية في تيغراي بأن تتدهور أكثر لتتحول إلى كارثة أو بأن يزعزع النزاع في إثيوبيا استقرار القرن الأفريقي، من دون أن نسعى إلى طرق جميع السبل المتاحة للتوصل إلى حل سياسي.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ أنا أيضا بالإعراب عن تعازي

المملكة المتحدة فيما يتصل بجميع الذين فقدوا أرواحهم في الهجوم الإرهابي الذي وقع اليوم في كابول.

أشكر الأمين العام على إحاطته. لقد وصف حالة يائسة، ومن الصواب أن ينظر المجلس في الكيفية التي يقدم بها المساعدة. ولذلك، أود أن أثير ثلاث نقاط ردا على ما سمعناه.

أولا، يجب على جميع الأطراف وقف الأعمال العدائية، ويجب إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية من دون قيود لتخفيف الخسائر الناجمة عن النزاع بالنسبة للإثيوبيين العاديين. وكما أخبرنا الأمين العام، يعاني أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ شخص في تيغراي من ظروف مجاعة، وهو ما يفوق من يعانون ذلك في بقية العالم مجتمعين. ولا يدخل سوى جزء ضئيل من ال ١٠٠ شاحنة من المساعدات المطلوب دخولها كل يوم إلى تيغراي. ولا تزال الخدمات المصرفية والكهرباء والاتصالات متوقفة، مما يشكل عقبات خطيرة أمام العمليات الإنسانية. إن امتداد القتال إلى ولايتي أمهرة وعفار المجاورتين، مؤديا إلى تشريد عشرات الآلاف من المدنيين، لن يفضي إلا إلى إطالة أمد المعاناة الإنسانية وإطالة أمد النزاع.

ولذلك، ندعو قوات تيغراي إلى التوقف فورا عن القتال في أمهرة وعفار. ونؤكد مجددا أنه يجب على القوات الإريترية أن تنسحب تماما من إثيوبيا، كما طلبت حكومة إثيوبيا. وندعو الحكومة الإثيوبية إلى التمكين من إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل، بما في ذلك عن طريق إزالة الحواجز البيروقراطية التي تحول دون إيصال المعونة والسماح بدخول ما يكفي من النقد والوقود إلى تيغراي لتمكين العمليات الإنسانية.

ثانيا، أود أن أشدد على ضرورة أن تكفل جميع الأطراف حماية المدنيين وأن تمتثل للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وقد أعطت إحاطة الأمين العام وزنا أكبر للتقارير التي نتلقاها عن الفظائع التي ترتكبها جميع الأطراف. وتشمل تلك الفظائع العنف الجنسي الوحشي والمنهجي والمجازر والقصف العشوائي للمدن. كما شهدنا زيادة في خطاب الكراهية والهجمات على دوائر العمل الإنساني.

وتدعم المملكة المتحدة التحقيق المشترك الذي تجريه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان دعما كاملا. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لآفاق السلام والمصالحة أن يكون التحقيق شاملا وقويا. ويجب أيضا محاسبة مرتكبي الفظائع.

ثالثا، أود أن أشدد على الحاجة الملحة إلى مواصلة الحوار السياسي لإنهاء الأزمة. إن المملكة المتحدة صديق وشريك قديم لإثيوبيا. ونعتز بالعمل إلى جانب الإثيوبيين لدعم تقدمهم في الحد من الفقر وبناء نمو اقتصادي مستدام. ويؤدي النزاع الحالي بالفعل إلى عكس مسار ذلك التقدم. وهو يهدد الآن استقرار البلد والمنطقة وازدهارهما على المدى الطويل.

ونريد أن نرى إثيوبيا تعود إلى مسار إيجابي. فمن الواضح، بعد مرور عشرة أشهر، أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع. والطريقة الوحيدة التي يمكن بها لإثيوبيا العودة إلى السلام والازدهار هي من خلال إيجاد تسوية سياسية شاملة للجميع. ويتطلب ذلك إجراء محادثات بين الطرفين على وجه السرعة ومن دون شروط مسبقة. ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام ووكيل الأمين العام غريفيث والاتحاد الأفريقي لجعل ذلك ممكنا. ولذلك، فإننا نرحب بالإعلان اليوم عن تعيين الرئيس السابق أوباسانجو ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي في القرن الأفريقي.

وواضح تماما ما يتعين على الأطراف القيام به الآن لإنهاء الخسائر الفادحة للمعاناة الإنسانية في إثيوبيا. وتنضم المملكة المتحدة إلى الأمين العام وأعضاء المجلس الآخرين في دعوة جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون قيود والامتثال للقانون الدولي وبدء عملية حوار لحل النزاع.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*) أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى من أعربوا عن تعازيهم فيما يتصل بضحايا العمل الإرهابي الشرير والوحشي الذي وقع صباح اليوم في مطار كابول. وذلك محل تقدير كبير.

كما أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته المتبصرة اليوم ولكنها، كما قالت زميلتي الممثلة الأيرلندية، مثيرة للقلق.

لقد دعت الولايات المتحدة وأيرلندا والمملكة المتحدة، في آخر جلسة لنا بشأن إثيوبيا والحالة في تيغراي في ٢ تموز/يوليه (انظر S/PV. 8812)، إلى عقد مناقشة عامة في المجلس تركز على حماية المدنيين. وطالبنا حينها بإبرام وقف لإطلاق النار عن طريق التفاوض وبالسماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون قيود. كما طالبنا، على نطاق أوسع، بأن يكون الحوار السياسي الوطني شاملا لجميع الإثيوبيين.

ومنذ ذلك الحين، لم يحرز أي تقدم على أي من هذه الجبهات على الإطلاق. وقد تصاعدت المواجهة العسكرية، كما سمعنا من الأمين العام. ولم تتجاوب الحكومة الإثيوبية مع مقترحات المفاوضات – بل دعت علنا إلى تعبئة الميليشيات. وفي الوقت نفسه، وسعت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي حملتها العسكرية إلى منطقتي عفار وأمهرة.

وتتسبب العمليات العسكرية الجارية التي تقوم بها الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في تلك المناطق في نزوح مئات الآلاف من المدنيين. وذلك أيضا يجب أن يتوقف فورا. وقد دخلت قوات الدفاع الإريترية تيغراي مرة أخرى. وتشير التقارير إلى أن تحالفات عسكرية بين مجموعات مسلحة في مناطق أخرى يمكن أن تؤدي إلى اندلاع حرب أوسع نطاقا في إثيوبيا. وبدلا من السعي إلى تهيئة مجال للمفاوضات والحوار، يستخدم القادة من جميع الأطراف خطابا تحريضيا يزيد من الاستقطاب على أسس عرقية. وهذا مما يثير بالغ قلقنا جميعا. فهذه التطورات تقوض وحدة الدولة الإثيوبية وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

والولايات المتحدة يساورها القلق بشكل خاص إزاء معلومات تشير إلى استمرار العنف في منطقة تيغراي وأجزاء أخرى من شمال إثيوبيا، بما في ذلك هجمات ضد النساء والأطفال. ويجب على الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وكذلك الميليشيات الإقليمية المرتبطة بهما، وقف القتال الآن، والسماح بالوصول الإنساني والسعي نحو وقف إطلاق النار من خلال التفاوض فورا ومن دون شروط مسبقة. وفي الوقت نفسه، يجب على قوات الدفاع الإريترية أن تمتنع عن تأجيج النزاع أو تحويله إلى نزاع إقليمي.

واليوم، أود التركيز على الشواغل الثلاثة – الحالة الإنسانية المتردية، والحاجة إلى مفاوضات فورية من أجل وقف دائم لإطلاق النار، وانسحاب القوات الإريترية.

أولا، خلافا لالتزاماتها العلنية، تواصل الحكومة والسلطات الإقليمية الإثيوبية عزل تيغراي، مع السماح بدخول محدود للسلع الإنسانية أو الموظفين. ويؤدي هذا الحجب للمساعدات الإنسانية، وخاصة الغذاء، إلى وقوع وفيات لا طائل منها ومعاناة بشرية لا توصف. وفي الأسبوع الماضي، وبعد تحذيرات متكررة، نفدت مخزونات الأغذية من مستودعات وكالات الإغاثة في تيغراي. ويأتي ذلك بعد أن سمعنا جميعا، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، عن ظروف مجاعة في تيغراي. فالملايين عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي في شمال إثيوبيا، ومن بين هؤلاء، يقدر أن مئات الآلاف عرضة للمجاعة في تيغراي.

والأبطال الذين يحاولون درء هذه المجاعة – العاملون في المجال الإنساني – معرضون للاستهداف والقتل، كما سمعنا، لمجرد أنهم يقدمون المساعدة للمحتاجين إليها. وبالرغم من زيادة طفيفة في عدد القوافل والرحلات الجوية التي تدخل تيغراي، نتوقع أن ٧ في المائة فقط من الإمدادات الإنسانية المطلوبة تمكنت من الوصول إلى تيغراي خلال الشهر الماضي. وهذه الإحصاءات تستند إلى توقعات برنامج الأغذية العالمي للاحتياجات وإلى تقارير الحكومة الإثيوبية عن عدد الشاحنات التي دخلت.

وليكن واضحا أن هذا النقص لا يعزى إلى عدم توفر الغذاء. بل يرجع ذلك إلى أن الحكومة الإثيوبية ما زالت تحد من المساعدات الإنسانية والموظفين، بما في ذلك القوافل البرية والوصول الجوي. وتقلقنا التقارير المزعجة التي تفيد أن الحكومة الإثيوبية تحجب عمدا المساعدات الإنسانية عن الإثيوبيين الذين يتضورون جوعا. ويجب إزالة هذه العراقيل أمام حركة الإمدادات الإنسانية على الفور، ولا بد من السماح للشاحنات بالدخول وإيصال المساعدة المنقذة للأرواح إلى تيغراي. وإذا استمرت هذه العوائق، فإن أعدادا كبيرة من الناس سيموتون جوعا، وسيموت كثيرون آخرون بسبب الأمراض. وقد كان

المجلس واضحا جدا عندما اتخذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) في عام ٢٠١٨. إن منع وصول المساعدات الإنسانية وحرمان المدنيين مما لا غنى لهم عنه للبقاء على قيد الحياة يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني ويمكن أن يمثل جريمة حرب. ويجري هذا أمام أعيننا.

وعرقلة حركة الإمدادات الإنسانية ليست الأزمة الإنسانية الوحيدة في البلد. ونحن نشعر بالجزع أيضا إزاء تقارير عن هجمات مشينة ضد اللاجئين الإريتريين. فقد قتل أحد العاملين في المجال الإنساني على يد قوات الجبهة الشعبية في إقليم أمهرة الأسبوع الماضي، وكان العاملون في المجال الإنساني شهودا على نهب مكاتب ومستودعات المنظمات غير الحكومية من قبل الجبهة الشعبية، مع نقل المؤن إلى تيغراي. وهذا غير مقبول إطلاقا. العاملون في المجال الإنساني يتواجدون هناك لحماية الأرواح؛ ولا بد من حمايتهم. ومسار الصراع على مدى الأشهر العشرة الماضية يتطلب من مجلس الأمن أن يستمر في العمل.

ثانيا، ما فتئت الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء دور إريتريا في تأجيج الأزمة الحالية. ولا يزال تواجد قوات الدفاع الإريترية في إثيوبيا يمثل عائقا كبيرا أمام مفاوضات وقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي للنزاع. والأدلة على تورط قوات الدفاع الإريترية في نمط من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في تيغراي هي أدلة دامغة. ولذلك، فرضت الولايات المتحدة في بداية هذا الأسبوع عقوبات على اللواء رئيس أركان قوات الدفاع الإريتيرية، عملا بالأمر التنفيذي للولايات المتحدة رقم ١٣٨١٨، الذي يستند إلى قانون ماغنيتسكي العالمي للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وينفذه. ولتجنب اتخاذ تدابير إضافية من جانب الولايات المتحدة، يجب على قوات الدفاع الإريتيرية الانسحاب فورا وبشكل نهائي من شمال إثيوبيا. وهذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة.

مع استمرار كل هذه المعاناة وعدم الاستقرار، من الواضح أن القتال والانتهاكات من قبل جميع أطراف النزاع يجب أن تتوقف. ويجب أن تبدأ فورا مفاوضات وقف إطلاق النار والمناقشات السياسية بشأن سبل المضي قدما. ونظرا لحجم المعاناة التي لا توصف، اجتمع مجلس الأمن، وأعتقد أننا نوضح لكل أطراف النزاع أنه ما من حل عسكري.

وأود أن أكرر دعوة الأمين العام اليوم لجميع أطراف النزاع إلى وقف القتال، والجلوس إلى طاولة المفاوضات دون شروط مسبقة والتفاوض على وقف دائم لإطلاق النار. فبدون التزام الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بالوصول الإنساني دون عوائق ووقف إطلاق النار عن طريق التفاوض، سيستمر القتال ويسقط المزيد من المدنيين ضحايا.

وترحب الولايات المتحدة بالانخراط الشخصي للأمين العام ودوره القيادي في إطلاق الحوار من أجل حل هذا النزاع. وتحقيقا لذلك، نشجع الأمين العام على العمل الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين والدوليين، بدعم كامل من مجلس الأمن.

ختاما، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم شعب إثيوبيا والمنطقة ككل في سعيهما لحل هذه التحديات والتغلب على الانقسامات الحالية. إن العلاقات بين الولايات المتحدة وإثيوبيا عميقة وتاريخية. وهناك سبب يجعل إثيوبيا أكبر متلق للمساعدات الإنسانية والإنمائية التي تقدمها الولايات المتحدة على مستوى العالم. ونحن نقف إلى جانب الشعب الإثيوبي. فهم يستحقون أن يعيشوا في سلام مع بعضهم البعض وأن تكون حياتهم أكثر صحة ومرونة وازدهارا.

السيدة نغوين (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشارك الزملاء الآخرين الإعراب عن خالص تعازينا لأسر وحكومات الضحايا الذين سقطوا في الهجمات الأخيرة في كابل.

وأود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية الثاقبة. وأرحب أيضا بممثل إثيوبيا في اجتماعنا اليوم.

إن الحالة الإنسانية في تيغراي، خاصة عواقبها وآثارها السلبية على الحياة اليومية لملايين البشر خلال الأشهر الثلاثة الماضية، هي مصدر قلق عميق لنا جميعا. وتزداد الحالة سوءا جراء غياب فرص الحوار البناء والمفاوضات والمصالحة بين الأطراف المعنية، في حين تزايدت حدة التوتر. وكلما طال أمد الحالة، زاد احتمال أن يكون التوصل إلى حل طويل الأجل وشامل بعيد المنال، على حساب السلام والتنمية في إثيوبيا.

وإزاء هذه الخلفية، أود أن أشدد على النقاط التالية. أولا وقبل كل شيء، ينبغي معالجة الحالة الإنسانية في تيغري على وجه السرعة. ونرحب بجهود الحكومة الإثيوبية لتحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة. وينبغي التعجيل بهذه العملية. ونرحب أيضا بالأنشطة العملية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والشركاء الدوليون والإقليميون لصالح عشرات الآلاف من الإثيوبيين خلال الأشهر القليلة الماضية، بمن فيهم سكان تيغراي. ومع ذلك، فإننا نفهم أن الوصول إلى المساعدات الإنسانية وتوزيعها لا يزالان بعيدين عن تلبية الحاجة إلى المساعدة العاجلة في أجزاء كثيرة من تيغراي. وندعو إلى إيصال المساعدة الإنسانية بشكل آمن وفعال وكفؤ وتوسيع نطاق الوصول من أجل توفير المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في منطقة تيغراي والمناطق المتاخمة. وندعم النداء الداعي إلى العمل على ثلاث جبهات، كما ذكر الأمين العام مؤخرا. وجميع هذه العناصر حاسمة من أجل إيجاد مخرج من الحالة الراهنة.

ويجب إدانة ومنع العنف وقتل المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والعاملون في المجال الإنساني، وتدمير الهياكل الأساسية التي لا غنى عنها للسكان المدنيين في تيغراي. ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. ومن المهم الآن أن تمتثل جميع الأطراف للقانون الدولي لحماية المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال وآلاف اللاجئين الإريتريين العالقين حاليا في مخيمات اللجوء في منطقة تيغراي.

والنزاع الحالي، الذي يعزى إلى جذور سياسية وتاريخية وإثنية معقدة، له آثار على المنطقة. إن ما يتعين القيام به الآن وقف القتال وبدء الحوار وإطلاق عملية سياسية. وبالتالي ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن أي إجراءات من شأنها أن تدفع إثيوبيا إلى الفوضى وتعرض السلام والأمن في البلد للخطر.

وينبغي للسلطات الإثيوبية وجميع الأطراف المعنية الأخرى أن تعطي الأولوية القصوى لمصالح شعبها وفقا للمبادئ الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. خلال هذه العملية يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية مع الاحترام الكامل لاستقلال إثيوبيا وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويجب أيضا التقيد باستمرار بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

أخيرا وليس آخرا، نود أن نعرب مرة أخرى عن تأييدنا للمشاركة البناءة للبلدان المجاورة والمنظمات الدولية والإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في عملية السلام والأمن والمصالحة والوحدة الوطنية والتنمية في إثيوبيا.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): بداية، لا يسعني إلا أن أكرر التعازي لجميع ضحايا وقتلى الهجمات الإرهابية المروعة في كابول التي نفذها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام كما هو واضح.

ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقييمه للتطورات في شمال إثيوبيا. ونرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، تايي أتسكيسيلاسي آمدي في الإحاطات المقدمة اليوم.

ويتابع الاتحاد الروسي التطورات العسكرية والسياسية في المنطقة عن كثب. ونأسف لانهيار وقف إطلاق النار الانفرادي الذي أعلنته أديس أبابا لأسباب إنسانية في نهاية حزيران/يونيه. وتواصل وحدات من جبهة التحرير الشعبية في إقليم تيغراي القتال وسيطرت على عدة مناطق – ليس على الإقليم وحده، بل سيطرت أيضا على منطقتي عفر وأمهرة المجاورتين اللتين لم يشملهما النزاع من قبل. ومما يثير القلق بوجه خاص محاولات قوات التيغراي قطع طرق المساعدة الإنسانية، بما في ذلك سيطرتها على الطريق الاستراتيجي السريع الذي يربط بين إثيوبيا وجيبوتي، مما يهدد بتدهور الحالة الإنسانية المعقدة أصلا وزيادة تدفق اللاجئين والمشردين داخليا.

وما تزال الحالة الإنسانية في المنطقة صعبة جدا. بيد أن الحكومة الاتحادية ما تزال تساهم بقدر كبير للتخفيف من شدتها. ونرحب بجهود السلطات الإثيوبية التي وفرت ضمانات مؤخرا لمرور قافلة مساعدات

إنسانية تابعة لبرنامج الأغذية العالمي إلى مدينة سيميرا. ونرحب أيضا بإنشاء مركز لتنسيق حالات الطوارئ في المنطقة ونأمل أن يساعد في تنفيذ الخطط لإيصال ١٠٠ شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية يوميا إلى التيغراي وحل مشكلة اللاجئين الإريتريين الذين أصبحوا في حالة يرثى لها حقا.

ونحن مقتنعون بأن من الضروري أولا وقبل كل شيء لتسوية الحالة نزع الطابع السياسي عن الملف الإنساني لشمال إثيوبيا. إن تقديم المساعدة الإنسانية في سياق المأزق السياسي المستمر والأجواء السامة لوسائط الإعلام لن تتوفر له سوى فرصة ضئيلة للنجاح. كما لا يمكننا الاتفاق مع تحيز التركيز العام على العاملين في المجال الإنساني في التيغراي. ومن المهم إيلاء الاهتمام للمناطق الأخرى، بما فيها أمهرة وأورومو والصومال التي لديها احتياجات إنسانية كبيرة أيضا بسبب الجفاف والفيضانات وتفشي الجراد والمشاكل التي تواجه زراعة المحاصيل. وينبغي أن يظل قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ والمبادئ الإرشادية للأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ أساسا لتلك الجهود. وندعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى إيلاء اهتمام خاص لإقامة حوار بناء مع الحكومة الاتحادية.

ونؤيد تماما جهود الأمين العام لإطلاق حوار سياسي في أقرب وقت ممكن. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي أن يقود الإثيوبيون أنفسهم هذا الحوار بدعم من المجتمع الأفريقي في الأساس. ويجب تنفيذ أي مساعدة خارجية ممكنة باحترام كامل لسيادة البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. لقد أثبتت الانتخابات العامة التي أجريت في إثيوبيا في حزيران/يونيه من هذا العام قدرة السلطات الاتحادية على توحيد المجتمع الإثيوبي. ونحن مقتنعون بقدرتها على إيجاد سبل مستقلة لتطبيع الحالة وإعادة البلد عموما إلى المسار الصحيح. وينبغي للشركاء الأفارقة والمجتمع الدولي دعم جهود الحكومة الإثيوبية. وفي هذا الصدد، ننوه أيضا بتعيين السيد أولوسيغون أوباسانجو، الرئيس السابق لنيجيريا، ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي إلى منطقة القرن الأفريقي.

ومن المهم أن نفهم أن محاولات زيادة هشاشة الوضع وممارسة الضغط على حكومة إثيوبيا المنتخبة ديمقراطيا، بما في ذلك عن طريق اعتماد جزاءات انفرادية لن تؤدي إلا إلى زيادة تصعيد النزاع ولا يمكن أيضا حل الأزمة من خلال المناقشات في مجلس الأمن. بدلا من ذلك فإن الأكثر فعالية أن يساهم كل عضو من أعضاء المجلس في تسوية الحالة. وينبغي التركيز على الدبلوماسية الهادئة والقنوات الثنائية للاتصال المتميز. والاتحاد الروسي على استعداد للمساهمة في تحقيق هذه الغاية.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته وأرحب بحضور السفير آمدي، الممثل الدائم لإثيوبيا، في هذه الجلسة.

تواجه إثيوبيا تحديات كثيرة حاليا. إن صون السلام والاستقرار في البلد وكفالة التعايش السلمي بين جميع المجموعات العرقية ليسا في مصلحة مشتركة للشعب الإثيوبي فحسب بل إنهما ضروريان أيضا لصون السلام والأمن في القرن الأفريقي. ويعدُّ ذلك هدفا أيضا للمجتمع الدولي ودافعا لجهوده المشتركة في ذلك الصدد. ونأمل أن تحل جميع الأطراف في إثيوبيا نزاعاتها وخلافاتها من خلال الحوار السياسي وأن تخفف من حدة التوترات مع تجنب المزيد من تصعيد النزاعات لتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق السلام والمصالحة.

وترحب الصين بالجهود التي بذلتها الحكومة الإثيوبية مؤخرا للتخفيف من صعوبة الحالة في التيغراي والمناطق المجاورة. في غضون ذلك أصبحت الحالة الإنسانية أكثر خطورة في بعض الولايات الإثيوبية بسب تأثرها بالنزاع وازدادت الاحتياجات الإنسانية في ولايات مثل أمهرة وعفر. ونأمل أن تواصل جميع الأطراف في إثيوبيا بذل الجهود لتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية وضمان إيصال السلع الإنسانية إلى المواطنين في الوقت المناسب.

لقد قدمت الصين مساعدات غذائية طارئة لإقليم التيغراي وتدعو المجتمع الدولي إلى زيادة تقديم المساعدة الإنسانية. ويجب على الوكالات الإنسانية الدولية أن تتقيد بالمبادئ الإرشادية للأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ وأن تحترم سيادة إثيوبيا أثناء أداء عملها. وتؤيد الصين بقوة جهود إثيوبيا الرامية

إلى صون سيادتها ووحدتها الوطنية وستواصل دعم الشعب الإثيوبي في جهوده لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية والازدهار في بلده. ونأمل أن يدعم المجتمع الدولي الحكومة الإثيوبية في تحقيق وقف شامل ودائم لإطلاق النار وتعزيز المصالحة الوطنية على نحو فعال.

وتعارض الصين تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية لإثيوبيا باسم حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية. ونؤيد الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة في حل المسائل الأفريقية بسبل أفريقية. ونرحب بتعيين السيد أولوسيغون أوباسانجو، الرئيس النيجيري السابق، ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي إلى منطقة القرن الأفريقي. ونأمل أن تعزز الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعاونهما وأن يؤديا معا دورا بناء في تعزيز المصالحة بين جميع الأطراف الإثيوبية من خلال الحوار.

إن الجزاءات الأحادية الجانب التي يفرضها بلد معين على إثيوبيا لا تتفق مع القانون الدولي والمعايير الأساسية للعلاقات الدولية. وبدلا من حل النزاع، فإنهم سيتدخلون فحسب في التسوية السياسية. وتعتقد الصين أن لدى الحكومة الإثيوبية القدرة والحكمة للتعامل مع شؤونها الداخلية بشكل جيد، وتعتقد اعتقادا راسخا أن الشعب الإثيوبي يمكنه التغلب على الصعوبات والتصدي للتحديات الراهنة. والصين على استعداد للعمل مع بقية المجتمع الدولي لدعم التزام إثيوبيا بضمان الوحدة الوطنية واستعادة الاستقرار وتحقيق التنمية.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أود، شأني شأن الزملاء الآخرين، أن أبدأ بالإعراب عن عميق تعازي المكسيك لأسر الضحايا الذين فقدوا أرواحهم في الهجوم الأخير الذي وقع في كابول.

وتشكر المكسيك أيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية وإستونيا وفرنسا والنرويج والمملكة المتحدة على عقدها هذه الجلسة. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الصريحة، وإن كانت مثيرة للقلق، ونقدر جهوده وتفانيه تجاه الحالة في إثيوبيا. ونرحب أيضا بممثل إثيوبيا.

في غضون أشهر قليلة، سوف تمر سنة منذ بدء الأعمال العدائية في تيغراي. وأسفر النزاع عن مقتل آلاف المدنيين؛ وقد شرد نحو مليوني شخص؛ وهناك مئات الآلاف يعيشون في ظروف المجاعة؛ وأكثر من ٩٠ في المائة من السكان بحاجة إلى نوع من المساعدات الإنسانية.

وفي هذا السياق، فإن التقارير التي تفيد بأن القتال امتد إلى منطقتي عفار وأمهرة تثير قلقا خاصا، مما يزيد من عدد المشردين داخليا والحاجة إلى مساعدات إضافية. وبالإضافة إلى ذلك، دخلت في النزاع أطراف فاعلة أخرى، على الصعيدين الوطني والإقليمي. لقد اضلعت إثيوبيا، صديقة المكسيك التي تربطنا بها علاقات تاريخية وأخوية، بدور رئيسي في استقرار القرن الأفريقي على مدى عقود. وبالإضافة إلى استضافة الاتحاد الأفريقي، فهي مساهم رئيسي في قوات حفظ السلام. ولهذا السبب فإن إطالة أمد النزاع لن تكون لها عواقب وخيمة على ملايين الإثيوبيين فحسب، بل إنها تنطوي أيضا على خطر كبير بزعزعة استقرار المنطقة. ومرة أخرى، تكرر المكسيك دعوتها إلى جميع أطراف النزاع من أجل وقف فوري لإطلاق النار. كما ندعو إلى انسحاب جميع القوات غير الإثيوبية من تيغراي، وكذلك الميليشيات الوافدة من الولايات الاتحادية المجاورة.

وندعو السلطات الإثيوبية إلى ضمان حماية مواطنيها، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو السياسي. ويجب التحقيق في التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات، فضلا عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ونتطلع إلى نتائج التحقيق المشترك الجاري الذي تتولاه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان.

وترحب المكسيك بجهود الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتقديم المساعدات الإنسانية إلى تيغراي. ونأسف لأن الأنشطة الإنسانية لا تزال تواجه تحديات، ولا سيما أن المعونة الإنسانية لا يتسنى وصولها إلى مناطق معينة.

وتؤثر الاضطرابات في مجال الاتصالات وتوافر الوقود وخدمات المصارف على قدرة المجتمع الإنساني على إيصال المساعدة. ونشدد على ضرورة استعادة تلك الخدمات وكفالة وصول المساعدات الإنسانية

من دون عوائق للحيلولة دون استمرار تدهور الحالة الحرجة للسكان. يمكن أن يؤدي عدم الحصول على الغذاء إلى مجاعة جماعية، كما سمعنا هنا، في حين أن نقص الخدمات الأساسية والأدوية الأساسية والإمدادات الطبية يزيد من خطر الإصابة بالأمراض المعدية وتلك التي يمكن الوقاية منها.

وعلاوة على ذلك، تدعو المكسيك بشدة جميع أطراف النزاع إلى احترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما حماية السكان المدنيين والبنية التحتية الأساسية، فضلا عن العاملين في المجال الإنساني. ونؤكد من جديد أيضا ضرورة التحقيق في الهجمات التي تشن ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني للحيلولة دون الإفلات من العقاب.

وفي الختام، أود أن أقول إنه إذا كان قد اتضح أي شيء خلال هذه الفترة، فهو أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في إثيوبيا، كما سمعنا من العديد من الممثلين. وفي هذا الصدد، ننوه بالجهود الإقليمية المبذولة للتوسط وإيجاد حل سياسي. وتدعو المكسيك جميع أطراف النزاع إلى أن تضع رفاه ملايين الناس فوق مصالحها الخاصة وأن تبدأ فورا حوارا شاملا للجميع، بغية بدء عملية المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار. ولذلك نرحب بتعيين الرئيس النيجيري السابق أوباسانجو ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي معنيا بالقرن الأفريقي.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن (A3+1)، أي تونس وكينيا والنيجر، فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين.

أشكر الأمين العام على إحاطته بشأن آخر التطورات في إثيوبيا. ونشيد بانخراطه مع القيادة الإثيوبية والاتحاد الأفريقي والقادة الإقليميين. ونعتقد أن مساعيه الحميدة يمكن أن تؤدي دورا هاما في تيسير حل الحالة الراهنة.

لقد استمعنا إلى المعلومات الهامة، والأفكار والشواغل التي أعرب عنها زملاؤنا أعضاء مجلس الأمن. ونحن، في الواقع، نتشاطر وجهات نظر مماثلة مع العديد منها.

إن العنف الذي تعاني منه حاليا إثيوبيا وشعبها هو نتاج الآراء المتضاربة بشأن مستقبل البلد. وقد اندلع وتفاقم لأن أدوات البلد لمنع نشوب النزاعات وحلها غير كافية، حتى الآن، للقيام بهذه المهمة.

يتطلب حل هذه الأزمة أن نقوم بالتوسط في الانقسامات العميقة كجزء من عملية مملوكة لإثيوبيا، يدعمها الهيكل والممارسات المتاحة للسلام والأمن، ولا سيما هيكل وممارسات الاتحاد الأفريقي.

ونحن، بصفتنا مجموعة A3+1، نلاحظ أن هناك، على كل جانب من جوانب النزاع، تصورا متزايدا بأن الهوية الإثنية هي أساس النزاع. ويولي الطرفان المتنازعان اهتماما قليلا لمظالم الآخر ويعتبر كل منهما أن معارضة وجهة نظره غير مشروعة. ومما يعكس الطابع السياسي الحالي لإثيوبيا، أن الطرفين المتنازعين منظمان على أسس عرقية. وهذا يجعلهما خطيرين بشكل فريد لأنه يمكنهما بسهولة من دمج المعارضة السياسية في صراع بين الأعراق.

وقد شهدنا بقلق عميق الضرر الرهيب الذي لحق بالمدنيين الأبرياء. وإذا لم يتغير المسار الحالي، فإننا نخشى أن يزداد الأمر سوءا.

لقد أدنا، وما زلنا ندين، العنف ضد المدنيين – قتل الصبية والرجال الذين لا يرتدون الزي العسكري، وتدمير الأعيان المدنية والمواجهات التي أدت إلى عرقلة إيصال المعونة الإنسانية إلى الأسر اليائسة. وعلى وجه الخصوص، نسجل أقوى احتجاج على الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان وأعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد الفتيات والنساء.

إن قيمنا كقارة، على نحو ما تجسدت بثقل كبير في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، تتطلب احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة الإفلات من العقاب ورفضه. ولوضع حد للعنف، يجب أن تلهم قيمنا الإجراءات العملية وتوجهها.

وفي بياننا الأخير في ٢ تموز/يوليه (انظر S/PV.٨٨١٢)، رحبنا بالتطلعات الديمقراطية للشعب الإثيوبي، كما أعرب عنها في انتخاباته الأخيرة. ونعود إلى هذه اللحظة الهامة لكي تدفع إثيوبيا

بأن الديمقراطية، في المقام الأول، هي آلية لحل الخلافات السياسية الخطيرة. ويجب أن تشمل الولاية الديمقراطية التي منحها ملايين الناخبين كل مواطن إثيوبي، حتى، وربما بشكل خاص، في تيغراي وأجزاء أخرى من البلد حيث لم يتم إجراء التصويت بسبب انعدام الأمن. ولن تفي الولاية الديمقراطية بمتطلباتها المحتملة والأساسية إلا بالمساعدة في حل أكبر الخلافات في إثيوبيا.

وليس من السهل الانتقال من المواجهة العنيفة إلى طاولة المفاوضات. ولهذا السبب أوصينا في ٢ تموز/يوليه باستخدام الآليات المتاحة في منظومة السلم والأمن الأفريقية، التي تستند إلى قانوننا التأسيسي. وفي مقدمة تلك الآليات المتاحة لإثيوبيا على الفور حق الدول الأعضاء في طلب تدخل الاتحاد من أجل استعادة السلم والأمن.

ونرحب بتعيين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للرئيس السابق أولوسيغون أوباسانجو ممثلاً ساميا معنيا بالقرن الأفريقي. وتتمثل ولايته في تعزيز السلام والأمن والاستقرار باسم المنطقة. ونحث جميع القادة الإقليميين والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا على تقديم كل مساعدة له، خاصة بينما يدعم عملية سلام في إثيوبيا. ويجب أن تعزز هذه العملية حقوق الإنسان والشعب وتحميها. ويجب أن تكون واضحة في ضمان سيادة إثيوبيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها. وينبغي أن تكون مستوعبة للجميع حقيقة لتعزيز الوحدة والتضامن والتماسك والتعاون بين شعب إثيوبيا والدولة الإثيوبية.

ولإتاحة المجال لتلك العملية، نحث حكومة إثيوبيا على إزالة جميع الحواجز القانونية والإدارية والأمنية التي تحول دون إجراء حوار سياسي. وبغض النظر عما مضى، يتعين على الحكومة أن تعترف بوجود مظالم مشروعة وأن تدرك أنه يجب حلها سلمياً.

ويجب أن نبدي أيضاً قلقنا وحذرنا إزاء حشد السكان المدنيين لدخول النزاع. وعلى الرغم من أن القصد من ذلك هو حشد الروح الوطنية للشعب، فإنه يمكن أن يؤدي إلى دوامة لا يمكن السيطرة عليها من العنف وإراقة الدماء. وهناك من سيعتبرها دعوة إلى أعمال العقاب الجماعي ضد المدنيين. هذا هو الوقت المناسب لكي تحث القيادة على التحلي بالهدوء وتبث الثقة في أن البلد لديه القدرة على التغلب حتى على أكبر هذه التحديات بغرائزه الديمقراطية المتنامية.

ونحث الجهات المسلحة الفاعلة في تيغراي والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وقوات الدفاع عن تيغراي على الانسحاب من المناطق المجاورة ووقف حشد الجهات المسلحة الأخرى. فكلما تقدموا خارج تيغراي، زاد الخطر على الناس الذين يزعمون أنهم يتصرفون نيابة عنهم. إن تصاعد التوترات السياسية في أجزاء أخرى من البلد لن يحل الأزمة، بل سيؤدي فقط إلى توسيع الهوة. ويجب ألا تترك الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي أي شك في أنها ستضطلع مطلقا بأي دور في المساس بالاستقلال السياسي لإثيوبيا وسلامتها الإقليمية، وهو ما يتعين على جميع أعضاء الاتحاد الأفريقي الدفاع عنه.

وبالإضافة إلى ذلك، نوصي جميع القادة الإثيوبيين باتباع روح الخطوات التالية مدركين أن تنفيذها ليس سهلاً:

أولاً، يجب أن يعلنوا فوراً لجميع المواطنين ولجميع الميليشيات والوحدات المسلحة أن استهداف المدنيين والنساء على وجه الخصوص أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف الآن.

ثانياً، يجب عليهم فك الاشتباك مع الحركات العسكرية في تيغراي والعفر وأمهرة من أجل تمكين وصول المساعدات الإنسانية من دون قيود قبل عودة المجاعة إلى أي جزء من إثيوبيا. ومن المهم فتح خطوط اتصال بين القادة العسكريين لهذا الغرض.

ثالثاً، يجب أن يعلنوا عن استعدادهم لوقف الأعمال العدائية وإقرار وقف لإطلاق النار.

رابعاً، نقول للبرلمان الذي فاز أعضاؤه بالتصويت للتو إنه لا يمكن تحقيق السلام مع حركة سياسية وصفت بأنها جماعة إرهابية. ينبغي للبرلمان أن يستعد لرفع هذا التصنيف للسماح بالاتصال المباشر والتفاوض مع الجهات المسلحة المعارضة للحكومة.

خامساً، نقول للحكومة إنه يجب عليها أن تثبت بشكل ملموس احتضانها لشعب تيغراي باستئناف تقديم الخدمات الأساسية لهم.

سادساً، يجب على القادة أن يقبلوا المساعي الحميدة للاتحاد الأفريقي والمنطقة والأمين العام بوصفها جسوراً للوساطة وبناء السلام.

كما نقدم توصيات عديدة إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي. وندعو حكومة إريتريا إلى سحب قواتها من إثيوبيا وتبني دور بناء السلام. ونحث البلدان والمنظمات الغنية على توفير الموارد الكافية للحملات الإنسانية في إثيوبيا. وندعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وجميع دائني إثيوبيا إلى تقديم حزمة للتعافي الاقتصادي تنفذ في اللحظة التي تجري فيها الوساطة السياسية. ونحث على توخي الحذر في استخدام أي تدابير قسرية من جانب واحد قد تؤدي إلى انهيار اقتصاد إثيوبيا. فلن يؤدي استخدامها إلا إلى تفاقم الأزمة الإنسانية.

وندعو الاتحاد الأفريقي إلى إعادة تنشيط منظومة السلم والأمن الأفريقية. فقد رأينا أن قدراتها القوية تسهم في حل العديد من حالات النزاع في القارة، ونعتقد أنه يمكن استخدامها في إثيوبيا.

وأود أن نختتم بتحذير أخير. الحرب مغرية. وهناك من يدعون اليوم في إثيوبيا إلى إعطائها فرصة. يرتبط مثل هذا الموقف برغبة إنسانية دفينة في الوضوح الذي يبدو أن العداوة تقدمه. فهو يعد بالبساطة بدلاً من التسوية المؤلمة والحاجة المزعجة للاستماع إلى الآخر والإحباط الذي يأتي من محاولة إدراك التعقيد. إن إثيوبيا القديمة قد ألهمتنا وحشدتنا نحن الأفارقة. وكانت تواجه تحديات؛ وقد عرفت الحرب والقهر الواقع على شعبها وفيما بين أفراده. ولكن مقاومتها الناجحة للاستعمار والعنصرية والفاشية استنهضت معنوياتنا.

وإننا ندرك، بوصفنا أفارقة، أن هذه هي لحظتنا التاريخية لاستعادة مسيرتنا نحو الازدهار والسلام والاستقلال عن الجهات الفاعلة التي تفضلنا ضعفاء ومنقسمين. ويجب ألا تستفيد إثيوبيا من تاريخها المجيد لمجرد فهم المظالم التي تؤدي إلى الغضب والكراهية. بدلاً من ذلك، يجب أن يجد الإثيوبيون في ماضيهم الدروس البارزة للتسوية والوحدة والسلام. ونحن نناشد قادة وشعب إثيوبيا أن يفهموا أنهم لا يستطيعون كسر معنويات بعضهم بعضاً والنجاح في بناء بلد موحد ومزدهر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثل الهند.

أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الشاملة وأفكاره المتعمقة بشأن هذه المسألة، وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لإثيوبيا في جلسة اليوم.

وأود أن أبدأ بإدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع في كابول اليوم إدانة شديدة. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر ضحايا ذلك الهجوم الإرهابي. لقد عزز هجوم اليوم ضرورة وقوف العالم متحداً ضد الإرهاب وجميع الذين يوفرون ملاذات للإرهابيين.

لقد أصبحت جلسة اليوم، تحت بند جدول الأعمال "السلام والأمن في أفريقيا"، ضرورة بسبب الحالة الإنسانية في تيغراي في شمال إثيوبيا، التي تشهد قتالاً مستمراً بين قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. وفي الأسابيع الأخيرة، اشتد النزاع وانتشر الآن من جانب واحد، هو الجبهة الشعبية، إلى منطقتي أمهرة وعفار المجاورتين. يترتب على النزاع أثر شديد على السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين، وأسفر عن قتل مدنيين أبرياء وانتهاكات لحقوق الإنسان واستخدام الأطفال الجنود.

وكان وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنته حكومة إثيوبيا في حزيران/يونيه خطوة هامة تهدف إلى تحسين الحالة الإنسانية المتدهورة. وللأسف، يبدو أن الفرصة التي أتاحها وقف إطلاق النار لم تغتنم، مع استمرار العدوان والحرب من جانب واحد وانتشار القتال خارج إقليم تيغراي. وللأسف، فإن التكلفة والمعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاع تتزايد. وهذا التطور يمكن أن يؤدي إلى زعزعة استقرار منطقة القرن الأفريقي ككل. ونرى أن جلسة اليوم ينبغي أن تعزز الجهود الرامية إلى وقف إطلاق النار، وهو الحاجة الآنية.

وفي ذلك السياق، نحيط علماً بجهود حكومة إثيوبيا وقيادتها في معالجة الحالة. تعمل الحكومة مع الشركاء في المجال الإنساني، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ووكالات أخرى، لتخفيف معاناة الشعب. ونقدر تقديراً عميقاً جهود الأمين العام في هذا الصدد.

تتحسن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية تدريجياً مع وصول المزيد من القوافل إلى المناطق المحتاجة. ويتجلى ذلك في الإحصاءات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي. وقد تحسن الاتصال والتنسيق بين السلطات الإثيوبية والوكالات الإنسانية تحسناً كبيراً في الأسابيع الأخيرة.

ورحبنا بإنشاء المركز الإقليمي لتنسيق حالات الطوارئ في سيميرا، الذي يضم مؤسسات اتحادية ونظراء إقليميين وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لتيسير حركة الشاحنات على طول طرق عفار إلى تيغراي وتنسيق المساعدة الطارئة للمشردين. ونحث على استمرار التنسيق الوثيق بين الوكالات الإنسانية والسلطات الإثيوبية لسد الفجوات المتبقية.

وفي الوقت نفسه، هناك حاجة ملحة إلى تكثيف الجهود بما يتفق مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية. وفي هذه المرحلة، تحتاج إثيوبيا إلى كل الدعم الذي يمكن أن تحصل عليه من المجتمع الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتكاتف وأن يعالج الحالة الناشئة بحساسية وجدية وأن يقدم كل المساعدة الإنسانية الممكنة إلى إثيوبيا. ويتعين على الوكالات الإنسانية أيضا أن تتخذ تدابير لمنع تحويل مسار المعونة الإنسانية.

لقد أجرت الحكومة تحقيقات في حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إجراء تحقيقات مشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وندين ونشجب بشدة جميع الفظائع التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وينبغي محاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم العنف الجنسي المرتكبة في تيغراي.

ظلت إثيوبيا على مدى عقود قاطرة للنمو الاقتصادي في منطقة القرن الأفريقي. واليوم، تحتاج إثيوبيا إلى دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لمعالجة المسائل المتصلة بالنزاع. ويجب أن يكون حل النزاع بقيادة إثيوبيا وبما يتماشى مع الإطار الدستوري للبلد. وتواصل الهند التأكيد على أهمية الثقة المتبادلة والمشاركة والحوار والمصالحة من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وتكرر الهند تأكيد التزامها القوي بوحدة إثيوبيا وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل إثيوبيا.

السيد آمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لبلدي بالمشاركة في هذه الجلسة. وأشكر أيضا الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته وأقدر حضور وكيل الأمين العام مارتن غريفيث.

في اليوم العالمي للعمل الإنساني في الأسبوع الماضي، شدد الأمين العام على الحالة في بلدي. وتقدر حكومة إثيوبيا انخراط الأمين العام بحسن نية. ونقدر دعوته إلى إنهاء معاناة الشعب الإثيوبي. وسيظل الهدف نفسه هو المحرك لجهود حكومة إثيوبيا، كما حدث خلال الأشهر التسعة الماضية في أعقاب الهجوم الغادر الذي لا ينسى الذي شنته الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي على القيادة الشمالية لقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية.

خلال جلسة مناقشة سابقة (انظر S/PV.8812) بشأن الحالة في بلدي، حاولت أن أقدم لأعضاء مجلس الأمن منظورا أوسع بشأن المشكلة التي نواجهها. فالوضع الحالي في إثيوبيا لم يتكشف بين عشية وضحاها. بل كان في طور التحضير قبل وقت طويل من شن الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي لهجومها على القيادة الشمالية لقوات الدفاع الوطنية في جنح الظلام يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

وترجع جذور النزاع الحالي إلى ثلاثة عقود على الأقل. فمنذ عام ١٩٩١، احتفظت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بهيمنتها على الحياة السياسية والأمنية والاقتصادية للشعب الإثيوبي. وخلال هذه الفترة، واجهت الجبهة الشعبية مقاومة عند كل منعطف في جميع أنحاء إثيوبيا. ويجب أن نتذكر أن الاحتجاجات الشعبية المستمرة هي التي أطاحت بالجبهة من السلطة السياسية في عام ٢٠١٨، مما بشر بفترة انتقالية واعدة.

إن الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي لم يُطح بها من السلطة فحسب، بل إنها أزيحت أيضا من قلوب وعقول الشعب الإثيوبي بسبب الأيديولوجية غير المتطورة والمدمرة التي تسعى إلى الحفاظ عليها في البنية السياسية الإثيوبية. وقد تجاوز شعب إثيوبيا النخب السياسية التي تقف في طليعة القوى المؤيدة للانقسام على حساب الوحدة، ولحكم الأقلية على حساب تكافؤ الفرص، وللمحاباة على حساب الجدارة. وعندما فقدت الجبهة الشعبية السلطة، تراجعت إلى تيغراي وأخذت شعبنا هناك كرهينة. لأنه، وكما يقول المثل: "تبدو المساواة بالنسبة لأولئك الذين اعتادوا على الامتياز وكأنها اضطهاد".

ومع ذلك، وعلى الرغم من الاستفزازات العديدة، مارست الحكومة الإثيوبية أقصى درجات ضبط النفس إلى أن شنت الجماعة هجوما ونهبت الثكنات العسكرية. وعلى مدى الأشهر التسعة الماضية، وبينما كانت الحكومة تسعى إلى الحفاظ على النظام الدستوري، رفضت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي نزع سلاحها والاستسلام لسلطات إنفاذ القانون، وضاعفت جهودها المدمرة.

وكان من المفترض أن يؤدي وقف إطلاق النار الذي أُعلن من جانب واحد لأغراض إنسانية في حزيران/يونيه والانسحاب اللاحق لقوات الدفاع الوطنية من تيغراي إلى تحقيق الهدوء للمنطقة وشعبها وإتاحة المجال لقيادة الجبهة الشعبية لإعادة النظر في مسارها المدمر. وكانت خطتنا هي السماح بموسم زراعي يسوده السلام في تيغراي. وكان من المفترض أن يمهد ذلك الطريق لتدفق المساعدات الإنسانية بلا قيود للمحتاجين.

ولو سارت الأمور وفقًا للخطة التي تصورناها، لكان وقف إطلاق النار قد سمح لنا بالشروع في إعادة البناء وإعادة الإعمار في المنطقة وإصلاح وإعادة ربط البنية التحتية والأجهزة الاقتصادية التي عطلتها الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. وبالإضافة إلى ذلك، كان الأطفال في تيغراي قد بدأوا بالفعل التحضير للسنة الدراسية لعام ٢٠١٤، وفقا للتقويم الإثيوبي – عام ٢٠٢١ وفقا للتقويم الميلادي – المقرر أن تبدأ في أيلول/سبتمبر.

وكنا نود أيضا أن نرى أعضاء الجبهة، الذين أبدوا استعدادهم للسلام، يعززون موقفهم بنجاح ويقنعون أقرانهم بالالتزام بالقانون واتباع طريق السلام. وقد تجاهلت الجبهة التزام الحكومة بالسلام، ووصفت وقف إطلاق النار بأنه مزحة، فضلا عن أعضاء المجتمع الدولي الذين تسامحوا مع استمرار الجماعة في اتباع مسارها المدمر ومكنوها من فعل ذلك وتغاضوا عنه.

وتم تجاهل النداء المتكرر لوقف إطلاق النار، ولدينا الآن أطفال إثيوبيون في تيغراي يتعرضون للتجنيد القسري ليكونوا وقودا للمدافع. كما نشهد ربط توزيع المعونة بشرط أن يتخلى الآباء عن أطفالهم للقتال في الحرب. ولا يقتصر الأمر على المزارعين في منطقة تيغراي في عدم التمكن من زراعة أراضيهم حاليا، مما يعرضهم لإهانة تلقي المعونة لإعالة أسرهم، بل إن هذا هو أيضا حال غيرهم في منطقتي عفار وأمهرة المجاورتين. وقد شُرد مئات الآلاف في منطقتي عفار وأمهرة ولحقت بهم أضرار لا يمكن جبرها فيما يتعلق برفاههم.

وفي تجاهل مطلق لرفاه الناس وفي مسعى جشع للفوز بكل ما يمكن اكتسابه من خلال خلق حالة من الفوضى للأشخاص أنفسهم الذين تدعي الدفاع عنهم، تمنع الجبهة الشعبية تقديم المعونة الإنسانية. كما تنخرط في تشكيل جبهات بين الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية المصممة على زعزعة استقرار الأمة الإثيوبية العظيمة. وفي هذا الصدد، نرى تنسيقًا واضحًا بين هذه العناصر الخائنة الداخلية والجهات الخارجية، القريب والبعيد منها على السواء، والتي شرعت في هجوم متعدد الأبعاد لعرقلة حق إثيوبيا في استخدام مواردها الطبيعية.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، تدرك حكومة إثيوبيا تماما التزامها تجاه مواطنيها. ونحن لا نلجأ في استجابتنا إلى تسييس حالتنا أو استخدام أسلوب الإثارة في وصفها. وسنواصل الوفاء بالتزاماتنا باستخدام جميع السبل وتخصيص كل الموارد المتاحة.

وفي ذلك الصدد، أولا، تلتزم حكومة إثيوبيا بالتعجيل بالموافقة على سير القوافل الإنسانية. وفي الواقع، نحن ملتزمون بخفض عدد نقاط التفتيش وبتسريع عمليات المسح الضوئي. ونعمل مع الشركاء من أجل الاستفادة من تكنولوجيات المسح الحديثة. وثانيا، نواصل

النظر في طلبات الرحلات الجوية الإنسانية. ويقوم برنامج الأغذية العالمي واللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث بتسيير رحلاتهما الجوية الإنسانية بلا عوائق. وثالثا، سنواصل تقديم الأموال وإدارتها بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها لجميع الوكالات الإنسانية.

وبالمثل، فإن استئناف الخدمات العامة يتطلب السلام وسيادة القانون في تيغراي. ولا يمكن إعادة ربط تلك الخدمات الأساسية ما دامت الجماعة التي قتلت حتى الآن ٣٣ من مشغلي ومهندسي الهياكل الأساسية ونهبت المساعدات وحولت مسارها وصادرت قوافل المساعدة الإنسانية لا تزال مستمرة في مسار حربها المدمر.

إن هدفنا هو السلام. وللأسف، فإن الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي تقف بين إثيوبيا والسلام. إن الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي ليست الضحية، بل الجاني. ويعيش شعب إثيوبيا، ولا سيما سكان مناطق عفار وأمهرة وتيغراي، في ظروف لا خدمات فيها ولا تطاق. ويذهلنا أن كل من بدا وكأنه يدعو إلى السلام والضغط على الحكومة لتعليق عمليتها لإنفاذ القانون تسامحوا في وقت لاحق، من خلال صمتهم، مع توسيع نطاق العنف والفوضى من جانب جبهة تحرير شعب تيغراي وقبلوه.

إننا نناشد الجميع ونرغب بصدق في المساعدة على تحقيق السلام، بما في ذلك عن طريق الضغط على تلك الجماعة الخارجة عن القانون لوقف تقدمها الإجرامي والتخلي عن الاستعدادات للقتال والالتزام بقوانين البلد. كما يجب على الجماعة أن تقطع صلاتها بصورة قاطعة برعاتها ومنتسبيها في الداخل والخارج. أما بالنسبة للمجتمع الدولي، فإننا نطلب منه أن يزيل الدعم الفعلي أو المتصور من جانبه الذي تستند إليه الجماعة. وكل ما عليها القيام به هو الامتثال للشروط التي وضعتها الحكومة وتحرير شعب تيغراي من قبضتها الأنانية. وفي حالة عدم الامتثال لقوانين البلد، ستطبق حكومة إثيوبيا أي وسيلة ضرورية لضمان القانون والنظام.

وفيما يتعلق ببعض التأكيدات التي لا سند لها التي سمعناها اليوم فإننا ندعو أعضاء المجلس إلى توخي الحذر فيما يتعلق بما يسمى بالحقائق والمعلومات المضللة التي هيمنت على الساحة. فلا يوجد تمييز على أي أساس، بما في ذلك العرق أو الدين أو أي سبب آخر. إننا لسنا شعب تعوزه الأخلاق؛ نحن شعب قيم. لقد بقينا لقرون من خلال التماسك الاجتماعي. وبنينا وحدة مع احترام الاختلافات. إن الإصلاح الإثيوبي يتعلق بكيفية تعزيز وحدتنا والعيش في وئام. وليس الإصلاح بتعلم الموت على تلال الانقسامات العرقية، كما أعلنت جبهة تحرير شعب تيغراي وروجت له ونفذته لأكثر من ٣٠ عاما.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لجميع الذين وقفوا معنا في أوقات حاجتنا. ونؤكد، في الوقت نفسه، بكل احترام على سلامتنا السيادية كبلد أفريقي تليد ومستقل يسعى باستمرار للتغلب على تحدياته. وأود أن أشدد، في ذلك الصدد، على مدى الضرر الذي ثبت في حالات عديدة أن عقلية المنقذ التي تسعى إلى تقويض الحق السيادي للدول ومسؤوليتها عن أمنها ورفاه شعوبها تتسبب فيه. ولا يسعنا إلا أن نأمل في استخلاص الدروس الصحيحة.

فمن الواضح أن إثيوبيا ليست بلدا يسمح للآخرين بتحديد شكل مستقبله بالنيابة عنه. وكما شهد المجتمع الدولي، فإن الضغوط والتدخلات الأجنبية غير المبررة لا يقبلها أي فرد في بلدي. بعد حدوث ذلك، فإن الأسف والاعتراف بالفشل في السياسة الخارجية لن يفيدا. ولذلك، ندعو كل من يهمه الأمر إلى العمل معنا. إننا على استعداد للعمل مع جميع الشركاء ذوي النوايا الحسنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.